



## طارق بن تيمور ومحاولته عزل السلطان سعيد بن تيمور 1962-1970

\*د. ثابت غازي بدر العمري

د. راند أحمد هياجنه

قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة اليرموك

### الملخص:

يتناول هذا البحث شخصية طارق بن تيمور، والأعمال التي قام بها في عهد أخيه السلطان سعيد بن تيمور (1932 - 1971)، ثم الأسباب التي دفعته إلى مغادرة سلطنة عمان في عام 1966، وإعلانه عن رغبته في عزل السلطان على اعتبار أنه السبب المباشر في تخلف وتأخر السلطنة. أعلن طارق في سبيل تحقيق أهدافه بياناً دعا فيه أطيان الشعب العماني كافة لتأييده، والعمل معه من أجل عزل السلطان، ثم أتبعه بإصدار دستور مستقبلي للبلاد في حال نجحت المحاولة، وتناول البحث أيضاً موقف الأطراف كافة من تلك المحاولة وخاصة الحكومة البريطانية التي رفضت إجراء أي تغيير قد يهدد مصالحها ويكون خارج رغبته في السلطنة.

### Abstract :

This paper essentially examines Tariq Bin Timur's character and his achievements during the reign of his brother Sultan Sa'id Bin Taimur (1932 - 1971). The paper also highlights the motives behind his departure of the Sultanate in 1966 and announcing his discretion to oust the Sultan on the grounds that he was behind the backwardness of the Sultanate. To this end, Tariq made a statement in which he called on the Omani people for support, with a view of ousting the Sultan. In the process, he wrote the Sultanate's future constitution hoping that his efforts would prevail. With respect to the position of the British Government and other influential parties, the paper looks critically into their positions, particularly that of the British Government, which firmly opposed any change threat that would threaten its interests.

**المقدمة:**

من نصائح ومشاريع بسيطة، وهذا ما جعل البلاد وحتى آخر حكمه تفتقر إلى معظم الخدمات والبنى التحتية وخاصة التعليمية والصحية والمواصلات والاتصالات وغيرها. وأمّام هذا الوضع في السلطنة ظهرت دعوات من قبل المعارضة الداخلية والخارجية، وحتى من قبل الحكومة البريطانية وموظفيها من أجل إحداث تغيير فيها، والخروج من حالة العزلة والتأخر التي كان السلطان يتحمل المسؤولية عنها بشكل أساسي، ولا سيما أن جاراتها من دول الخليج العربي أخذت تشق طريقها نحو التقدم والتطور وتحقيق الرفاه لشعوبها. ومن هنا فإن هذا البحث سيتناول واحدة من تلك الدعوات التي رأت ضرورة إحداث تغيير شامل في السلطنة، والتي أكدت على أن السلطان هو الذي يشكل العقبة الرئيسية أمام إحداث ذلك التغيير. وقد جاءت تلك الدعوة من بيت الأسرة الحاكمة نفسها، وعلى يد شخصية لم يشر إليها إلا بعض الباحثين الذين تناولوا تاريخ الخليج العربي بعامة وتاريخ عمان بخاصة وبسطور قليلة ونزرة.

تعتمد هذه الدراسة التي ستتناول محاولة طارق بن تيمور أخ السلطان سعيد بشكل شبه كلي على الوثائق البريطانية المنشورة، والتي جاءت تحت عنوان سجلات عمان "Records of Oman" والتي غطت تاريخ عمان حتى عام 1965، وعلى الوثائق البريطانية التي جمعها وترجمها الباحث محمد بن عبد الله الحارثي وجاءت تحت عنوان "موسوعة عُمان - الوثائق السرية"، وتم التركيز فيها على المجلد السادس كونه يغطي الفترة التي تناولها الباحثان، هذا إضافة إلى بعض المراجع العربية والأجنبية.

كان من السمات الهامة لفترة حكم السلطان سعيد بن تيمور (1932 - 1970) اعتماده بالدرجة الأولى على الدعم المقدم له من الحكومة البريطانية مالياً وعسكرياً. وقد وفر هذا الدعم للسلطان البقاء في السلطة والسيطرة على الأراضي العمانية كافة، بالرغم من نشاط المعارضة التي كانت تعمل من أجل عزله وإقصائه عن السلطة، وإنهاء الوجود البريطاني في عُمان. وتمثلت تلك المعارضة بالإمام وأتباعه الذين أقصاهم السلطان عن عُمان بمساعدة بريطانيا العسكرية له في عام 1955، والتي برغم خروجها من عمان تابعت نشاطاتها ضده، واستطاعت طرح قضيتها في أروقة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. كما وقفت الحكومة البريطانية إلى جانب السلطان في مواجهة حركة المعارضة في ظفار (جبهة تحرير ظفار) التي شكلت خطراً حقيقياً على السلطان نفسه ونهاية سيطرته على البلاد. عاشت عمان في عهد السلطان سعيد حياة عزلة شبه كاملة عن المحيطين الإقليمي والدولي، فلم يكن للسلطان إلا علاقات مع دول محدودة، ولم يكن مستوى العلاقات معها يتجاوز تبادل الزيارات، وعقد بعض الاتفاقيات، ومنح بعض الامتيازات لعدد منها للتغيب عن النفط في أراضي السلطنة، وبالنسبة للدول العربية فائه لم يقم أي علاقات رسمية معها، كما لم يقم بزيارة أي منها. وفي الوقت الذي عاش فيه السلطان عزلة عن العالم كان يعيش أيضاً في عزلة شبه تامة عن شعبه العماني، إذ أنه كان يمضي معظم أوقاته في مدينة صلالة (تبعد 1040 كم عن مسقط) وكان يرفض مغادرتها والإقامة في مسقط، والاحتكاك بأفراد شعبه، كما لم يكن لدى السلطان أي نشاط أو رغبة جادة من أجل تحقيق التقدم والازدهار في بلده، وكان دائماً يكتفي بسير الأمور كما هي عليه أو ما تقدمه الحكومة البريطانية

## حياته

الخطط لتحسين تصريف المجاري في كلتا البلديتين وبناء الحمامات العامة<sup>(7)</sup>.

شارك طارق بن تيمور في الحملات والعمليات العسكرية التي وجهها السلطان ضد الإمام<sup>(8)</sup> وأتباعه وذلك في منطقة الرستاق والجبل الأخضر ونزوى وغيرها<sup>(9)</sup>. ونتيجة لتلك العمليات استسلمت مدينة نزوى عاصمة الإمامة للسيد طارق في عام 1955<sup>(10)</sup>، وبعد سقوط هذه المدينة أوكل السلطان إلى أخيه إدارة الأمور فيها، وبذل الجهود حتى تستقر فيها الأمور لصالح السلطان<sup>(11)</sup>، وكان ذلك إضافة إلى مهمته الأساسية وهي التنسيق بين القوات والعمليات العسكرية المسلحة، وقد مارس طارق في هذا المجال صلاحيات واسعة، ولاسيما أنه كان محبوباً لدى الكثير من العمانيين بسبب تواضعه مع الناس ومواظبته على الاجتماع والاختلاط بهم، على عكس السلطان الذي كان في حياة عزلة عن شعبه<sup>(12)</sup>. ومن المهام العسكرية التي أوكلها السلطان لطارق قيادة القوات المسلحة التي أرسلها من أجل القضاء على حركة إبراهيم بن عيسى<sup>(13)</sup>، وحل مشكلتها مع إعطائه الصلاحية بالتفاوض وإجراء المحادثات مع إبراهيم لحل المشكلة<sup>(14)</sup>. وفي سبيل تنفيذ المهمة قام طارق في 8 أيار 1957 بتوجيه إنذار وتهديد إلى إبراهيم لكي يفرق رجاله ويسلم أسلحتهم ويستسلم هو شخصياً، ولأن إبراهيم لم يستجب للإنذار قامت قوات مسقط بمهاجمة قرية الظاهر<sup>(15)</sup>، ولكن أحمد بن إبراهيم وزير الشؤون الداخلية طلب من طارق إيقاف الهجوم وذلك لأن سكان المنطقة العاديين والذين لا علاقة لهم بقوات إبراهيم لا يمكن معرفتهم وتمييزهم، وأنه من الممكن أن يقع عدد من الضحايا الأبرياء، واستجابة لذلك تراجع طارق وعاد إلى مسقط من أجل الحصول على تعليمات جديدة من السلطان<sup>(16)</sup>. ومن المهام التي أوكلت لطارق الصعود إلى منطقة الجبل الأخضر بعد العمليات العسكرية

ولد طارق بن تيمور وهو الأخ غير الشقيق للسلطان سعيد بن تيمور (1932 - 1971) في مدينة اسطنبول عام 1920، ووالدته شركسية الأصل تركية الجنسية، وتعرف باسم كاملة إلجراي (Kamile Igray)<sup>1</sup>، وقد طلقها السلطان تيمور قبل ولادة ابنه طارق، وفي عام 1925 غادرت مع ولدها طارق إلى مدينة اسطنبول للإقامة هناك<sup>(2)</sup>.

تلقى طارق تعليمه الثانوي في المدرسة الثانوية الإنجليزية في إسطنبول في الفترة ما بين أيلول 1930 وحزيران 1932، ثم انتقل إلى مدينة فرانكفورت الألمانية حيث استقر مع والدته فيها حتى عام 1937، حيث عاد إلى مسقط، وخدم لفترة من الوقت في قوات مسقط العسكرية، وفي الفترة ما بين تشرين الأول 1942 وحتى تشرين الأول 1943 حضر دورة في الإدارة والتدريب في كلية تدريب الشرطة في فيلور<sup>3</sup> (Vellore). في الهند، وبعدها عاد إلى مسقط والتحق مرة أخرى للخدمة في الجيش في ميلشيا زاهوب (Zhob Milita) التي كانت تعمل على الحدود الشمالية الغربية للسلطنة<sup>(4)</sup>. كلف السلطان سعيد أخاه طارقاً أن يعمل على إدامة الصلة مع القبائل، والاطلاع على أوضاعها، وفي هذا السبيل قام طارق بجولة لمدة ثلاثة أسابيع تشمل أجزاء من منطقة الباطنة ووادي الحواسنة وعبري وضنك<sup>(5)</sup>، وزيارة أخرى إلى منطقة الظاهرة<sup>(6)</sup>. أوكل السلطان سعيد إلى أخيه طارق في شهر تشرين الأول 1945 مسؤولية بلدية مسقط ومطرح، وخلال هذا المنصب عمل طارق بمسؤولية جادة وحماس جدير بالثناء من أجل تنظيف مدينتي مسقط ومطرح، حيث أجبر أصحاب الممتلكات والمباني أن يعملوا على تنظيف ممتلكاتهم، وإصلاح المنازل الخربة، وإزالة الركام عن المنازل التي تركت على حالها، كما قدم

مع القيام ببعض الزيارات والظهور في المناسبات الاجتماعية الكثيرة. وذلك دون أن يبدي أي نقد للسلطان وسياساته<sup>(21)</sup>. نستنتج مما سبق أن التعليم الذي حصل عليه طارق بن تيمور جعله من الأقلية الذين يمتلكون مثل تلك المؤهلات العلمية العسكرية، ولا سيما أنه كان يتقن اللغات الانجليزية والتركية والألمانية إلى جانب العربية. وقد وفر ذلك للسلطان شخصاً متعلماً ومؤهلاً لمساعدته في شؤون الحكم في بلد يفترق إلى أبعد الحدود للكوارث المتعلمة والمؤهلة. ويبدو أن طارقاً بعد أن تلقى كل ذلك التعليم والدور البارز الذي لعبه في القضاء على ثورة الإمام وأتباعه (1955 - 1959) كان يأمل أن يحصل على وظيفة من المراتب العليا كالمُنصب الذي كان يتمتع به أحمد ابن إبراهيم وهو منصب وزير الشؤون الداخلية والذي بقي فيه طوال فترة حكم السلطان سعيد بن تيمور، ويدير من خلاله كل شؤون الدولة في مسقط من خلال الصلاحيات التي منحها له السلطان، ويبدو أن السلطان لم يقلده مثل هذا المنصب أو أي وظيفة عليا يعود إلى أنه كان يشك في كل الأشخاص الذين يعملون معه وخاصة أقاربه، وكان يخشى من أطماعهم بمنصبه أو العمل من أجل إقصائه عن السلطة. كانت الحكومة البريطانية تفكر ومنذ الستينيات من القرن العشرين في بديل محتمل للسلطان، وذلك لعدم رضاها عن السياسة التي كان يدير بها البلاد، وكان أحد الأشخاص الذين تفكر بهم هو طارق، وفي الفترة نفسها أشارت الدلائل إلى أن اهتمامات طارق بالشؤون العامة في السلطنة أخذت تتراجع والسبب الحقيقي في ذلك هو فشل السلطان في إعطائه أي سلطة أو مكانة تتلاءم مع مواهبه وقدراته، ومن هنا رأت الحكومة البريطانية ضرورة الاهتمام بطارق كبديل للسلطان أو إمكانية أن يلعب دوراً بارزاً في إدارة الشؤون العامة في البلاد في حال تولي قابوس الحكم<sup>(22)</sup>.

الجوية والأرضية التي قامت بها القوات البريطانية والسلطانية ضد ثورة الإمام وأتباعه وذلك بهدف معرفة إذا ما كان هناك إمكانية حقيقية للحديث والتفاوض مع زعماء الثورة (الإمام وشقيقه طالب وصالح بن عيسى وسليمان بن حمير)<sup>(17)</sup>، وفي هذا الشأن طلب المعتمد السياسي البريطاني (Political Resident) من القنصل العام في مسقط أن يبقى في حالة اتصال دائم مع طارق في حال زهابه إلى نزوى للإشراف على سير المفاوضات مع قادة الثورة في حال تحققت<sup>(18)</sup>. سافر السلطان سعيد في بداية عام 1959 إلى بريطانيا بعد القضاء على ثورة الإمام وأتباعه، وذلك لإجراء مفاوضات شاملة معها، وفي تلك الفترة قرر السلطان تحويل كامل صلاحياته وسلطاته إلى كل من أحمد بن إبراهيم وزير الشؤون الداخلية، وأخيه طارق للقيام بمهامه في حال حدوث أية تطورات داخلية، وقد ترك لهم قبل مغادرته تعليمات مكتوبة بما يجب عمله في كثير من المواضيع مع إعطائهما كامل الحرية والصلاحيات لاتخاذ ما يرونه مناسباً من القرارات أو تعديل ما يشاؤون من التعليمات التي تركها وخاصة حول ما يستجد من أحداث أثناء فترة غيابه<sup>(19)</sup>. وفي المحادثات التي عقدها السلطان سعيد مع وزير الخارجية البريطانية بروفومو (Profumo) في لندن في 20/8/1959، طلب الأخير منه أن يعمل على إحكام سيطرته على البلاد، وإجراء إصلاحات فيها حتى لا تحدث ثورة أخرى. ورداً على ذلك أعلن السلطان عن رغبته في تعيين أخيه طارق مفتشاً عاماً للولاية بحيث يقوم على تفتيش وتفقد كل المناطق ويراقب عمل وأداء الولاية، وعلى أن يكون عمله تحت إشراف وزير الداخلية<sup>(20)</sup>. وفي التقرير الذي أعده القنصل العام في مسقط في نهاية عام 1961 بين أن المنصب الذي أوكله السلطان لأخيه كان منصباً شرفياً، وأن طارقاً كان يقضي معظم أوقاته في التخييم والصيد،

## مغادرة طارق للسلطنة

والتي قررت فيها الحكومية البريطانية تقديم إعانة مالية إلى السلطان لبناء قواته المسلحة حيث شعر السلطان أن قبوله تلك المساعدة يعتبر ضربة قاسية لكبريائه وإحساسه بالاستقلال، وأنه فضل البقاء بعيداً عن عاصمته وعن مركز قيادة قواته المسلحة حيث يتواجد القادة والضباط الأجانب، وأنه كان يشعر بالخجل ولاسيما لأنه يدين بالفضل لقوة خارجية في حفظ الأمن والنظام الداخلي في بلده<sup>(27)</sup>. ورأى طارق أن السلطان إذا تمكن من الاستعاضة عن إعانة حكومة صاحبة الجلالة بإيراداته الخاصة من النفط فإنه سوف يعود إلى عاصمته، وأنه سوف يستخدم تلك الأموال بحكمة تامة ليس حياً في رعاياه وإنما لأجل أن تقوى سلطته وسيطرته<sup>(28)</sup>.

## طارق بن تيمور كبديل للسلطان

دفعت مجموعة من العوامل الحكومة البريطانية إلى إعادة النظر في أوضاع عمان وسياستها تجاهه، وما سنؤول إليه الأوضاع المستقبلية فيها، ويأتي في مقدمة تلك العوامل استمرار وقوة المعارضة الخارجية ضد السلطان والمتمثلة بالإمام وأتباعه الذين وجدوا صوتاً مسموعاً من بعض الدول العربية وهيئة الأمم، ثم المعارضة الداخلية المتمثلة بثورة ظفار<sup>(29)</sup> وزيادة نموها ونشاطها داخل الأراضي العمانية، وأخيراً عدم استقرار الأوضاع واضطرابها في منطقة الخليج العربي في النصف الثاني من ستينيات القرن العشرين. وكان أكثر ما يقلق السلطات البريطانية في عمان احتمالية تعرض السلطان سعيد بن تيمور وابنه قابوس للاغتيال وخاصة على يد الظفاريين، وقد أشار القنصل العام البريطاني إلى احتمالية وقوع ذلك في نهاية شهر شباط 1966<sup>(30)</sup>. وهو الأمر الذي دفعه إلى إرسال رسالة إلى المعتمد السياسي في البحرين يناقش فيها هذا الأمر، وي طرح فيها البدائل الممكنة في حال

غادر طارق بن تيمور مسقط في شهر تشرين الثاني 1962 متوجهاً إلى أبو ظبي في طريقه إلى اسطنبول لتعليم أبنائه بها، وخلال لقائه الحاكم البريطاني فيها أبلغه بأنه لا يريد أن يبدو وكأنه لاجئ سياسي أو أن يكون هدفاً للعمليات الدعائية، وفي اللقاء أشار إلى الأسباب التي دفعته إلى ترك السلطنة والإحباط الشديد الذي أصابه بسبب العطالة المفروضة عليه، ورغبته في كسب المال من أجل تعليم أبنائه الكبار، وقال بأنه بعد أن يؤمن الاستقرار لأبنائه في الدراسة في تركيا سوف يعود في منتصف شهر كانون الثاني 1963 إلى أبو ظبي من أجل العمل فيها، وأنه طلب المساعدة في ذلك<sup>(23)</sup>. وهو ما تحقق فعلاً<sup>(24)</sup>. ومما تجدر الإشارة إليه أن طارقاً بعد خروجه من عمان كان ينتقل ويسافر بشكل منتظم إلى دول الشرق الأوسط والخليج العربي، وذلك كعميل لشركة إنشآت ألمانية<sup>(25)</sup>. التقى المعتمد السياسي البريطاني في البحرين في شباط 1964 أثناء زيارته إلى أبو ظبي بطارق، وكان محور الحديث حول المشاكل التي تعاني منها الحكومة البريطانية مع السلطان وخاصة حول رفضه إرسال مبعوث أو بعثة نوايا حسنة إلى العواصم الأجنبية، وفي اللقاء أبدى طارق توافقاً مع وجهة النظر البريطانية، وقال إنه كان بإمكانه أن يقوم بالكثير للمساعدة في هذا الاتجاه، ولكن التصدع في العلاقات بينه وبين أخيه أصبح عميقاً إلى حد لا يمكنه من العودة إلى مسقط، وتقديم الخدمة للسلطان حتى ولو أبدى الأخير استعداده لذلك<sup>(26)</sup>. وأظهر طارق في اللقاء أن السبب الحقيقي الذي كان وراء إصرار السلطان على البقاء في مدينة صلالة وانعزاله عن بلده وعن العالم الخارجي وعدم عودته إلى مسقط منذ عام 1958 يعود إلى ما جاء في اتفاقية عام 1958 بينه وبين الحكومة البريطانية،

قام أعضاء من حرس الشرف في قوة ظفار المسلحة بإطلاق النار عليه أثناء قيامه باستعراضهم، ولكن الطلقات أخطأت هدفها، فيما قام حرس السلطان على الفور بفتح النار وقتل اثنين من حرس الشرف، وبذلك نجا السلطان من تلك المحاولة<sup>(33)</sup>. وفي ظل هذه المحاولة طلب القنصل العام من المعتمد السياسي أن تقوم الحكومة البريطانية بإرسال شخص لمقابلة طارق وإعادة تقييم أفكاره قبل الضغط عليه من أجل العودة في حال تم إقرار ذلك<sup>(34)</sup>.

### إعلان طارق معارضته للسلطان والعمل من

#### أجل عزله

لم يبد طارق منذ مغادرته السلطنة في تشرين الثاني عام 1962 وحتى بداية عام 1966 أي رغبة في التحرك ضد السلطان وسياساته في عمان، حيث ظل صامتاً، وترك انطباعاً لدى حكومة صاحبة الجلالة بأنه لن يخوض في أي نشاطات معادية للسلطان، وأنه خلال تلك الفترة ظل يتنقل بين بلدان مختلفة كالإمارات المتصالحة وتركيا وألمانيا وبعض الدول العربية، كما كان منشغلاً بالأعمال التجارية التي يبدو أنه لم يحقق فيها نجاحاً فعلاً<sup>(35)</sup>. بدأت بوادر التغيير في مواقف طارق تظهر في شهر أذار 1966، ففي لقاء له مع نائب مدير الاستخبارات في الشارقة تحدث عن عزمه تزعم حركة ثورية في السلطنة مدعياً أنه الوحيد الذي سيكون مقبولاً من كل الفرقاء في البلد، وذكر أن دولتين عربيتين عبرتا له عن استعدادهما لتقديم الدعم له. وفي 28 تشرين الأول 1966 التقى مسؤولاً بريطانيا آخر أبلغه في اللقاء أن جميع القوى المعارضة للسلطان قد اتفقت على اختياره زعيماً لهم، وعلى الرغم من أنه يعارض إراقة الدماء، إلا أنه لن يتردد في استخدام القوة إذا دعت الضرورة، وإن الحركة الثورية العمانية في الدمام بقواتها البالغة (1500) رجل مسلح ومدرب جاهزة لتقديم الدعم له<sup>(36)</sup>. أظهر طارق

حدوثه. ولرغبة السلطات البريطانية في بقاء الحكم في أسرة البوسعيد أشار القنصل العام إلى احتمالية أن يخلف السلطان ثلاثة أشخاص من الأسرة هم شهاب بن فيصل محافظ مسقط، وابنه ثويني، وطارق بن تيمور الذي سيكون أكثر قبولاً من قبل الشعب العماني، وأنه في حال تم اختيار طارق فإنه لا بد من تشكيل مجلس حكم يتولى الإدارة إلى حين تمكنه من العودة إلى البلاد<sup>(31)</sup>. أشار المعتمد السياسي البريطاني بدوره إلى أهمية الاستقرار في منطقة الخليج العربي للمصالح البريطانية، وإنه في إطار هذا الاستقرار لا يمكن الفصل بين السلطنة وبقية دول الخليج لا من الناحية السياسية ولا العسكرية، وإن أفضل السبل لصيانة مصالح حكومة صاحبة الجلالة في حال حدوث الاغتيال الإسراع قدر الإمكان في إقامة نظام يخلف النظام الحالي، ويكون ذلك بخلافة شرعية بمعنى اختيار سلطان جديد من أسرة البوسعيد، ورأى المعتمد السياسي البريطاني أن طارقاً سيكون المرشح الأفضل إن لم يكن الوحيد، وأنه على قناعة بأنه سيكون مستعداً لقبول المنصب إذا طلبت الأسرة منه ذلك، وعليه فإن على الحكومة البريطانية أن تدفع باتجاه اختيار طارق خلفاً للسلطان ولفرض سيطرته على البلد، وعلى الحكومة أن تعمل أيضاً ما وسعها لإقناع الأسرة باختيار طارق، وبأن تصدر قرارها فوراً في حال إعلان طارق موافقته، وأخيراً توفير أي دعم عسكري تطلبه الأسرة لتحقيق تلك الغاية شريطة اختيارهم طارقاً<sup>(32)</sup>. إن خوف السلطات البريطانية من احتمال وقوع عملية اغتيال ضد السلطان، وما قد سيؤدي إلى فراغ في السلطة هو الذي طرح مسألة أن يكون طارق بديلاً للسلطان من أجل استتباب الأمن، والعمل من أجل المحافظة على المصالح البريطانية فيها. تعرض السلطان في 26/4/1966 إلى محاولة اغتيال كما توقعت المصادر البريطانية، وفي العملية

طارق للسلطنة بما فيها ظفار، وطلب طارق منهم وقف الهجوم على السلطان لمدة أربعة شهور حتى يتمكن خلالها من تنظيم وتنفيذ خطته، والحصول على مساعدة يستطيع بواسطتها فرض سيطرته وقبضته على السلطنة<sup>(39)</sup>.

### موقف الحكومة البريطانية والسلطان من نشاطات طارق

كانت الحكومة البريطانية من خلال وكلائها السياسيين وموظفيها تراقب تحركات طارق، وتتابع نشاطاته الهادفة إلى عزل السلطان وذلك منذ تحركاته في بداية عام 1966. جاءت أول ردود الفعل البريطانية على لسان مدير الدائرة العربية في وزارة الخارجية البريطانية الذي قال في أيلول (1966) إن حكومة صاحبة الجلالة ستعارض بشدة أي تحركات تخريبية من جانب طارق<sup>(40)</sup>. وبطلب من القنصل العام في مسقط أبلغ الشيخ زايد طارقاً أثناء المقابلة التي تمت بينهما - كما أشرت - أن أي تحرك له ضد السلطان سيواجه بالشجب والرفض من قبله، وأن هذا هو موقف حكومة صاحبة الجلالة أيضاً، وأن سياسته التي ينتهجها تقتضي منه الحرص على استمرار وتعزيز العلاقات الودية بينه وبين السلطات، وأنه لن يشارك في أي عمل يضر بتلك العلاقة، كما حذره من التورط في نشاطات الثوار<sup>(41)</sup>. وفي لقاء جمع القنصل العام في مسقط مع طارق في 12 تشرين الثاني 1966 صرح القنصل بأن السلطان يحظى بالدعم الكامل من حكومة صاحبة الجلالة، ونصحته بعدم التورط في أي مؤامرات ضد السلطان. أما طارق فلم يوافق في اللقاء على قبول فكرة عدم الخوض في أي نشاط سياسي ضد السلطان، وقال في اللقاء إن السلطان طاغية، وإنه لن يغير أساليبه، وإن عليه أن يتنحى أو يزاح ويحل محله قابوس، وقد علق القنصل العام على هذا اللقاء بالقول إن طارقاً يطمح أن يكون رئيس

إصراره وجديته في حركة المعارضة للسلطان أيضاً من خلال لقاء مع الشيخ زايد أمير إمارة أبو ظبي في 4 تشرين الثاني 1966. وفي اللقاء أبلغ طارق الشيخ زايد أن في السلطنة فريقين يعارضان السلطان وكلاهما طلب منه تزعم تلك المعارضة، وأن الفريق الأول، وهو الذي يدين بالولاء للإمام غالب وشقيقه طالب ويحظى بالدعم من قبل مصر والسعودية ويرى أن السبيل الأمثل لحل مشاكل السلطنة هو استخدام الأساليب الثورية، في حين يسعى الفريق الآخر إلى الوصول إلى حل سلمي من خلال تخلي السلطان سعيد عن صلاحياته لابنه قابوس، أو يعتزل ويعين ابنه قابوس مكانه، وعلى أن يكون هو (طارق) رئيساً للوزراء، وقد ذكر طارق أنه يميل إلى الفريق الثاني ولكن بشرط أن يحصل هذا الفريق على دعم من الشيخ زايد والحكومة البريطانية<sup>(37)</sup>.

وتشير الوثائق البريطانية أن طارقاً انهمك في الربع الأخير من عام 1966 في إعداد دستور أكثر تحراً للسلطنة، وأنه أدلى بتصريح إلى الصحفي البريطاني هولدن (Sir Holden) نشر في صحيفة الصنديا تايمز (Sunday Times) قال فيه إنه يهدف إلى أن يحل محل السلطان، وأنه طلب دعم الثوار الظفاريين والعمانيين الذين لن يتأخر دعمهم له، وأنه لا يسعى إلى الإضرار بمصالح حكومة صاحبة الجلالة أو شركة النفط العاملة في عمان<sup>(38)</sup>. وفي شهر كانون الثاني 1967 أشارت إلى أن طارقاً اتصل بكل من الإمام غالب وشقيقه طالب وسليمان بن حمير والتمرديين الظفاريين، وأن نتيجة الاتصال كانت موافقة كل من غالب وطالب وسليمان على أن يكون طارق رئيساً للوزراء في مسقط، وأن تكون عمان تحت قيادة حكم قابوس كسلطان دستوري، وأن يكون في الحكومة مكان لكل من غالب وطالب، وذلك بعد أن وافقوا على وضع نهاية للإمامة، وأما بالنسبة لمتبردي ظفار فقد قبلوا بقيادة

أو في السلطنة، والذين يريدون الحفاظ على وحدة السلطنة ووجود نظام أكثر تحرراً، وإذا ما حدث ذلك فإن دخول طارق إلى الساحة قد يؤدي إلى انقسام المعارضة للسلطان بدلاً من تأجيج نشاطها<sup>(44)</sup>. مما سبق رأى القنصل العام أن ظهور طارق خلق مشكلة للحكومة البريطانية، وعليه يجب عدم اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يعطي انطباعاً خاطئاً بأن طارقاً يحظى بدعم من حكومة صاحبة الجلالة، إذ لا يمكن أن يحصل شيء أسوأ من دخول طارق إلى السلطنة مع مؤيديه تحت وهم خاطئ بأن الحكومة البريطانية سوف لن تتحرك ضده وضد جماعته. ومن الناحية الأخرى وفي حال تعرض السلطان وابنه قابوس للاغتيال من قبل الثوار الظفاريين فعندها يكون احتمال تحرك طارق للسيطرة على الحكم قائماً كأبي احتمال لحفظ وحدة البلاد والمصالح البريطانية. وفي النهاية أكد على ضرورة عدم تشجيعه وثنيه عن العمل ضد السلطان، وفي الوقت نفسه يجب تجنب معاداته كثيراً<sup>(45)</sup>. أجرى القنصل العام في مسقط محادثات داخل السلطنة، وذلك لتقييم تحركات وأنشطة طارق ومدى خطورتها على السلطان، وقد التقى بكل من عباس بن فيصل وأحمد بن إبراهيم وزير الداخلية والعميد واترفيلد (P.R.M. Waterfield) قائد القوات المسلحة في مسقط. قال عباس بن فيصل - وهو عم السلطان والشخص الرئيسي الذي يطلع السلطان ويخبره بكل ما يجري في مسقط ومطرح<sup>(46)</sup> - بأنه لا يوجد بين أفراد العائلة الحاكمة سوى فهد بن تيمور وهو أخ غير شقيق لطارق قد وقع رسالة تعهد فيها بدعم طارق ومساعدته، وأنه سيكون مندهشاً في حال أنه سمع أن أحداً آخر من أفراد العائلة الحاكمة تعهد بتقديم الدعم لطارق<sup>(47)</sup>. بين وزير الداخلية أحمد بن إبراهيم أن في السلطنة العديد من الذين يتعاطفون مع طارق إلا أنه لا يستطيع أي منهم

وزراء في حكومة دستورية، وإن رفض التعهد بعدم استخدام العنف لتحقيق أهدافه<sup>(42)</sup>. وفي رسالة من المعتمد السياسي البريطاني في البحرين إلى سكرتير لجنة الاستخبارات في الخليج الفارسي أبدى شكوكه وشكوك القنصل العام في احتمال أن يقبل الظفاريون بطارق كزعيم لهم، وأن تكون له القدرة على إدارة عصيان مسلح ونجاح ضد السلطان، أو أن تقدم دولة مصر الدعم والمناصرة لحركة غايتها هي استبدال سلطان غير ذي شعبية بسلطان آخر ذي شعبية. ورأى المعتمد السياسي البريطاني أن هذه النقاط تضع أمام حكومة صاحبة الجلالة نوعاً من المعضلة، فإلى جانب التزامها مع السلطان فاءن الاستقرار في السلطنة يمثل مصلحة بريطانية هامة، وإن حدوث تمرد كبير سواء نجح أم لم ينجح فإنه سوف يشكل حرجاً للحكومة البريطانية، وفي حال عدم نجاح طارق فإنه لا توجد أسباب تدعو للاعتقاد بأنه سيكون ذا كفاءة أكبر - وإن تمتع بشعبية أكبر - من السلطان، وفي المقابل وفي حال تعرض السلطان للاغتيال فسيكون طارق بديلاً بارزاً إما كسلطان أو كرئيس للوزراء عند قابوس، ومن هنا فإن على الحكومة البريطانية أن تبذل كل المساعي الكفيلة بمنعه من تحدي سلطة السلطان الحالي، وفي الوقت نفسه يجب أن لا يتم تهميشه واستبعاده بشكل كلي<sup>(43)</sup>. ورداً على التصريحات التي أدلى بها طارق لصحيفة الصنداي تايمز قال القنصل العام في مسقط إن من المحتمل أن يضع الظفاريون أو أتباع الإمام أنفسهم تحت إمرة طارق، وإن العوامل التي قد تمنعهم من ذلك قد تكون معاداة الظفاريين للعثمانيين، وموقف طارق المعن تجاه حكومة صاحبة الجلالة، والدور الذي لعبه إلى جانب السلطان ضد الإمامة (1955 - 1958). ورأى أن طارق قد يحظى بالدعم من قبل المتعلمين والأغنياء الذين يعملون كموظفين أو تجار في الخليج العربي



آخر الإجراءات التي اتخذتها الحكومة البريطانية تجاه طارق وتحركاته هي الطلب من الشيخ زايد أن يطلب منه المغادرة من أبو ظبي لمدة عام<sup>(25)</sup>. ولا سيما أن الشيخ زايد آل نهيان حاكم أبو ظبي كان قد وفر له الإقامة والمساندة والتمويل منذ عام 1967<sup>(53)</sup>. كما أرسل القنصل العام رسائل إلى أمراء الخليج العربي أيضاً يطلب فيها عدم السماح له بالإقامة فيها لمدة عام في حين يكون له حق العودة بعد انقضاء فترة ذلك العام<sup>(54)</sup>.

### جهود طارق في عزل السلطان

لم تتوقف جهود طارق نحو تحقيق أهدافه، وإنما ظل مواصلاً لخطه الرامية لإقصاء أخيه غير الشقيق، وساعياً وراء ذلك للحصول على العرش والسلطة، وسواء أكان ذلك بالسبل السلمية التي تبدو ضعيفة الاحتمال لعدم قدرته - وحسب ما تشير إليه الوثائق البريطانية من داخل عمان - على كسب واستمالة الشعب العماني إلى جانبه أم عن طريق الاغتيال وإزاحة السلطان عن العرش بالقوة<sup>(55)</sup>. وجه طارق في 15 أيلول 1967 بياناً إلى المشايخ والعلماء والأعيان والموظفين والجنود والمواطنين العلمانيين كافة وضح فيه نيته وأهدافه المتعلقة بإزاحة السلطان سعيد بن تيمور وتغيير نظام الحكم في سلطنة عمان.

وبين طارق أن الأسباب التي دفعته لهذا العمل هو واجبه تجاه الشعب العماني وبلده عمان، وتخليصه من حالة الضعف والتأخر التي وصل إليها، وهي التي حرمت البلد وأهله من التمتع بخيراته، وأرغمت الكثير من أبنائه على الهجرة إلى الخارج طلباً للرزق، ونتيجة لذلك كان لا بد من العمل من أجل نهضة الوطن ورفع الظلم عن أهله، والتشاور معهم في إدارة شؤون الدولة عن طريق الاستفادة من القادرين من أبنائه للمشاركة في الحكم، وفتح الطريق أمام كل عماني ليؤدي دوره في خدمة بلاده

فعل أي شيء، وقال إن الشيء الوحيد الذي يقلقه هو قوات السلطان المسلحة، وذلك لأن طارقاً عمل فيها، ولديه أصدقاء عديدون وسط هذه القوات، ولا سيما من المرتزقة منهم، والباحثين عن المال الذي قد يوفره طارق لهم مع الوعد بإعطائهم المزيد منه مستقبلاً<sup>(48)</sup>. وحول موقف زعماء وشيوخ القبائل في المنطقة الداخلية قال بأن لطارق بعض العلاقات معهم ولكنها ليست بمتانة وقوة علاقات وروابط السلطان بشيوخ المنطقة الداخلية، وأن الخطر والتهديد الوحيد يكون في عقد اتفاق بين طارق من جهة وبين الإمام وطالب وسليمان بن حمير من جهة أخرى<sup>(49)</sup>. قال العميد واتفريد معلقاً على ما أبداه وزير الداخلية حول قوات السلطان إنه من الصعب وغير الممكن لأي شخص كان النجاح في زعزعة ثقة وولاء قوات السلطان المسلحة للسلطان دون أن تكون هناك مؤامرة أو خطة تنكشف، حيث أن الباكستانيين والهنود وبعض أبناء القبائل العمانية، وكلا من هذه العناصر قد يخبر أو يفشي ويكشف عن نيات وخطط ومؤامرة الآخر، ومن هنا فإنه يستبعد انقلاب القوات المسلحة ضد السلطان، أو القيام بمؤامرة وسط قواته. كما وعد بمراقبة تحركاتهم وأنشطتهم، وازعاً في حساباته قلة عددهم (500) وعدم أهميته في حدوث انشقاق أو زعزعة الدولة<sup>(50)</sup>. التقى القنصل العام السلطان في أوائل شهر شباط 1967 وأخبره عن مجمل نشاطات طارقاً، وقد كان رد السلطان على ذلك بأن قال: "بأن طارق شجاع جداً ليقول ذلك" وكان يرى أن كل ما يقال حول طارق هو أمر مبالغ فيه وأنه غير قلق تجاه ما يقوم فيه، وحتى إنه قال "إنني لا أسمح لنفسي بالتفكير في أناس ذهبوا من البلاد بطريقة الهروب"، وحتى أنه رفض القيام بمجموعة من النصائح التي قدمها القنصل العام لحماية نفسه رغم تحذيره له بجديّة الأمر وضرورة أخذ الاحتياطات اللازمة<sup>(51)</sup>. كان

منه تحقيق رغبة الشعب العماني في إقامة نظام للحكم الدستوري، والمتطلبات العصرية دون المساس بالقيم والتقاليد الوطنية، وأنه سيكون مؤقتاً حتى تتاح الفرصة للشعب العماني لوضع الشروط اللازمة، لتقرير الدستور النهائي الذي يتلاءم مع مصالحه، والعمل على توحيدده في سبيل تحقيق أمانيه المشتركة<sup>(58)</sup>. تكوّن الدستور من ستة أبواب، وجاء الباب الأول تحت عنوان الدولة، وفيه رسم شكل الدولة المستقبلية، إذ أكد على أن عمان مملكة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ، وأنها جزء من الأمة العربية، ودينها الإسلام، ولغتها العربية، وقانونها مستمد من الشريعة الإسلامية، وان الحرية الشخصية مصونة للجميع في حدود القانون، وعليه فإن كل المواطنين الذين غادروا البلاد لأسباب سياسية أو دينية يستطيعون العودة إليها في حرية وأمان، وسيتم الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين. وتناول الباب الثاني الملك وصلاحياته، إذ أكد على أن الملك هو الرئيس الأعلى للدولة، وهو الرمز الممثل لوحدة الشعب في إطار الدولة وخارجها، وأما أبرز صلاحياته فأهمها سن القوانين بموجب الدستور، والتصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ومنح العفو السياسي، والتوقيع على عقوبة الإعدام ثم التصديق على منصب رئيس الوزراء بعد انتخابه من قبل الجمعية الوطنية، وأخيراً لا يجوز انتهاك شخص الملك، ولا يجوز خلعه إلا في حالة انتهاكه للسلطات الملكية أو تعريضه مصالح الدولة للخطر، على أن لا يتم إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية الوطنية. تعرض الباب الثالث لمجلس الوزراء، وأكد على أن وظيفته إدارة دفة الحكم وتصريف شؤون البلاد، ويتكون المجلس من اثنتي عشرة وزارة، ويجري تعيين أعضاء مجلس الوزراء مرة كل أربع سنوات، ورئيس الوزراء هو الذي يعين الوزراء، والذي يرسم مبادئ سياسة الدولة،

وإزالة القيود المفروضة عليه. حمل طارق في بيانه السلطان المسؤولية الأولى عن حالة الفقر والتخلف والفوضى التي سببت تأخر البلاد، وبالتالي فإن الوطن لن يصل إلى مطالبه، إلا بشرط واحد وهو تنازل السلطان عن الحكم وخروجه من البلاد، وفي حال إصراره على الاستمرار في هلاك البلاد والعباد، ورفضه التنازل فإن هناك خطاً وطرقاً تم إعدادها من أجل تحقيق هذا الغرض. وأكد في البيان على أن الحركة التي يتولى أمرها ليست مدفوعة من جانب الدوائر الأجنبية، وإنما هي حركة وطنية خالصة هدفها مصلحة البلاد والعباد والتخلص من الأوضاع السيئة التي وصلت إليها السلطنة، ثم العمل على تحقيق الآمال الوطنية والتقدم في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستغلال كل الإمكانيات في البلد لرفع شأن الوطن وأهله في ظل الشريعة الإسلامية، وأن التقدم في البلد يكون من خلال استغلال إمكانياتها وتطويرها وعلى رأسها النفط والثروات المعدنية، ثم العمل على تحسين الزراعة ونشر المدارس وفتح المستشفيات وإلغاء الأحكام والقوانين العسكرية، وغيرها من الأعمال التي ستحقق للبلاد العزة والرخاء والكرامة. وفي نهاية البيان وجه دعوة إلى العمانيين كافة للتعاون معه، وتقديم المناصرة له في سبيل تحقيق تلك الأهداف التي على رأسها عزل السلطان<sup>(56)</sup>.

### الدستور المؤقت

أشار طارق في بيانه إلى أطياف الشعب العماني كافة أنه ومن أجل تحقيق الأهداف التي أشار إليها في البيان قام بإعداد مشروع دستور مؤقت للحكم، وذلك تمهيداً لإعطاء الناس الفرصة الحقيقية لاختيار نظام الحكم الذي يتفق وتقاليد البلاد وعاداتها، التي يتم من خلالها الحكم بلا استبداد، وبلا أوامر إلزامية، ويكون الحكم من أجل مصلحة الوطن وأهله<sup>(57)</sup>. جاء في ديباجة الدستور المؤقت أن الهدف

## الموقف من بيان ودستور طارق

لم يلق البيان والدستور اللذان أصدرهما طارق صدقاً داخل الأراضي العمانية، كما أنه لم يتم توزيعهما وتداولهما في مسقط على وجه الخصوص، وتشير الوثائق البريطانية أنه تم توزيعهما على نطاق واسع في منطقة البريمي<sup>(60)</sup>، وأنه تمت مناقشتها بصورة مستفيضة في منطقة الباطنة<sup>(61)</sup>. ويأتي في مقدمة الأسباب التي لم تحدث مواقف تجاهها أنه لم تتم عملية النشر والتوزيع لهما على فئات الشعب العماني، وأن الأغلبية العمانية لم تسمع عنهما، ويعود ذلك أيضاً إلى عدم وجود فئة تعمل على التوزيع والنشر، وعدم وجود أي نوع من الصحافة داخل عمان، وأن القلة القليلة من أبناء الشعب العماني ممن كانت لديهم أجهزة مذياع، وأخيراً الرقابة الشديدة من قبل سلطان مسقط والحكومة البريطانية. جاء الرد الواضح على تحركات طارق وأعماله من خلال الإمامة التي أصدرت بياناً صادراً عن مجلس قيادة الثورة العمانية التابع للإمامة في الدمام في 27/10/1967، وفي البيان اعتبر المجلس أن تلك التحركات ما هي إلا دعاية إمبريالية معسولة، وأن بريطانيا هي التي تقف وراء طارق وتحركاته، وأنها قامت بهذا العمل من أجل الخروج من المشاكل التي تعاني منها في عمان، وخاصة وأن هيئة الأمم مستمرة في إدانتها بسبب عدم تطبيقها القرارات التي تتنادي بانسحابها من عمان، وحتى تتخلص من ذلك وتعمل على تحسين صورتها أمام الرأي العام العالمي رأت أن المخرج الوحيد يكون بتغيير عملائها على أمل القضاء على مكاسب الثورة التي حققها الشعب العماني<sup>(62)</sup>. أسهب البيان كذلك في تذكير الشعب العماني بشخصية طارق السيئة والدور الذي لعبه في قمع الثورة العمانية، والذي تمثل في قتل الأبرياء، وانتهاك الحرمات، وسلب البيوت وتدميرها على

وله الحق في إقالة أي وزير أو عضو من أعضاء مجلس الدولة لأسباب تتعلق بعدم الكفاية أو في حالة إخلاله بالسلطة المخولة إليه. أناط الدستور في بابه الرابع مسؤولية إدارة الدولة بمجلس الدولة الذي سيقوم بأعماله كمثل للشعب خلال الفترة الانتقالية ريثما يتم إعلان الدستور الدائم على أساس إجراء انتخابات عامة، ويكون عدد أعضاء المجلس خمسين عضواً يتألفون من رؤساء القبائل والأعيان (العلماء وأفراد العائلة الحاكمة ورجال الدولة والتجار والمثقفين). تناول الباب الخامس تشكيل الجمعية الوطنية التي ستتألف من مجلس الوزراء ومجلس الدولة، ويكون لكل مجلس رئيسه الخاص إذ لا يجوز الجمع بين الرئاستين، وتعتبر القرارات التي يصدرها نافذة المفعول إذا تمت بأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية الوطنية، ويكون النصاب القانوني لانعقاد الجمعية أربعين عضواً، وأما القرارات التي من صلاحيات الجمعية فستكون في الشؤون التالية:

1. انتخاب أو عزل الملك، وكذلك ولي العهد والوصي على العرش.
2. إقصاء رئيس الوزراء من منصبه إذا أساء استخدام سلطته بشكل خطير أو عرض أمن الدولة وسلامتها للخطر.
3. إجراء التعديلات اللازمة في الدستور.
4. إعداد الميزانية وغيرها.

ركز الباب الأخير على علاقات عمان الدولية حيث دعا إلى تأييد ميثاق الأمم المتحدة والجامعة العربية، والدفاع عن الوحدة العربية، واحترام المعاهدات والالتزامات الدولية التي أبرمت سابقاً، وأن تسعى للإبقاء على علاقات الصداقة التقليدية مع حكومة بريطانيا العظمى على أساس التكافؤ والمنفعة المتبادلة، واعتراف مملكة عمان بأن جزر كوريا موريا قد أهديت إلى بريطانيا العظمى<sup>(59)</sup>.

التي استهل بها الدستور كانت خالية من عبارة "بسم الله الرحمن الرحيم"<sup>(65)</sup>. على الرغم من أن الحكومة البريطانية لم تقدم دعماً ومساندة لطارق في سبيل تحقيق أهدافه، إلا أنها ظلت تتابع نشاطاته وتحركاته، والسبب الذي كان يدفعها إلى ذلك هو الخوف من عملية حدوث فراغ في السلطة في حال موت السلطان أو اغتياله، ولرغبته في أن يتولى منصب السلطان بعد موت أو اغتيال السلطان سعيد ولده قابوس في المستقبل، وأن الخيار الأفضل أن يكون طارق إلى جانب ابن أخيه، وأن يتولى منصب رئيس الوزراء في المستقبل. عادت المخاوف البريطانية السابقة تجاه حياة السلطان فقد أشار القنصل العام في 1/25/1968 إلى أن السلطان أصبح في السادسة والخمسين من عمره، وبالتالي فهو معرض للموت لأسباب طبيعية أو نتيجة لاغتياله من قبل ثوار ظفار أو من قبل أحد خدمه في القصر إذا ما تم تحريضه على ذلك، وفي هذا المجال رأى أن ثلاث قوى تتنافس أو يمكن لها أن تحل محل السلطان وهي أحمد الحارثي أمير وممثل الحكومة في المنطقة الشرقية، وقابوس، وطارق، وكان يرى أن أي واحد من هؤلاء الفرقاء الثلاثة سوف يحتاج إلى دعم قوات مسقط المسلحة من أجل فرض نفسه، وإحكام سيطرته على البلاد<sup>(66)</sup>. قدّم القنصل العام مجموعة من المقترحات والخطوات الواجب اتخاذها في حال حدوث أي تغيير مفاجئ في السلطة، وأهمها دعم وتسهيل توجه قابوس وطارق سريعاً إلى مسقط، ودعم وتشكيل حكومة تضم كلاً من قابوس وطارق، وأكبر عدد من زعماء الداخل كأحمد بن محمد الحارثي، وبعض زعماء الإمامة المستعدين للتعاون، وعلى رأسهم سليمان بن حمير، ثم إبلاغ الضباط البريطانيين في قوات السلطان المسلحة بعدم التورط في المسألة، والوقوف إلى جانب أي فئة حتى تعترف الحكومة البريطانية بالحكومة الجديدة<sup>(67)</sup>.

رؤوس ساكنيها، وإرهاب النساء والأطفال، وجلبه لعمان كل أنواع المآسي والجراح. وفي نهاية البيان طالب المجلس من جميع العمانيين أن لا يخذعوا بتلك التحركات والمنشورات التي ما هي إلا مؤامرة استعمارية جديدة ضد الشعب، وبناءً على ذلك أعلن المجلس بأنه لن يسمح لأي عميل أو متطفل أن يجعل من نفسه حاكماً على الشعب، وأنه يرفض جميع المحاولات الإمبريالية التي تهدف إلى التدخل في حق الشعب العماني، والقضاء على إنجازاته، وناشد كل فئات الشعب إلى توحيد صفوفهم، والوقوف في وجه الامبريالية، وعدم منح أي فرصة للمستعمرين وعملائهم<sup>(63)</sup>. جاء الرد البريطاني على لسان القنصل العام البريطاني في مسقط إذ اعتبره دستوراً غير مفصل وغير شامل، وأنه لا يمكن اعتباره دستوراً بالمعنى الحقيقي، ورأى أن أي متعلم أو مثقف عماني إذا ما قرأ الدستور فإنه سوف يصاب بالدهشة لنفس الأسباب، وبين أن معزى ومحتوى الدستور يدعو إلى ترسيخ وتحقيق الأهداف التالية:

1. دعم أسرة البوسعيد.
  2. دعم الشباب الديني المحافظ.
  3. عودة علاقات الصداقة مع الإمام.
  4. دعم الفئة المستنيرة والمتقفة من العمانيين.
  5. سحب مراكز السلطة من يد السلطان وجعل القوة والسيطرة بيد رئيس الوزراء.
  6. حفظ وتحسين علاقات الصداقة مع حكومة صاحبة الجلالة<sup>(64)</sup>.
- وقد التقى القنصل العام بالسلطان للتباحث بشأنه، وفي اللقاء بين القنصل العام أن الهدف الرئيسي من الدستور كان محاولة لإرضاء الأطراف كافة في عمان، أما السلطان فلم يهتم به، وقال إن الشخص الذي كتب الدستور لا يعرف العمانيين وإن أي شخص يعرف العمانيين سيولي أهمية لمشاعرهم وأحاسيسهم الدينية، ومثال ذلك إن الافتتاحية

في المستقبل، وضرورة عودته عند الحاجة، ومن هنا عملت على بقاء الاتصال معه بشكل دائم، ومراقبة تحركاته وتنقله بين الدول، وذلك حتى تكون جاهزة لاستدعائه<sup>(69)</sup>. ولا بد من الإشارة إلى أن القنصل العام البريطاني في مسقط قد عقد عدة محادثات مع قابوس قبل عملية الانقلاب، وكانت معظم المقابلات معه تناولت موضوع وفاة والده بصورة طبيعية أو نتيجة تعرضه للإغتيال، وفي جميع المقابلات أشار قابوس إلى استعداده لتولي المنصب، ورغبته في استدعاء كل العمانيين في الخارج بمن فيهم طارق<sup>(70)</sup>. أجرى الرئيس المباشر لدائرة المخابرات في السلطنة محادثات مع طارق في دبي في شهر أيار 1970، وخلال المقابلة استطاع أن يحصل على موافقة طارق على الخطة التي وضعت لعزل السلطان سعيد، وموافقته على العمل كرئيس للوزراء في ظل حكم ابن أخيه قابوس<sup>(71)</sup>. نجحت خطة الانقلاب التي وضعتها الحكومة البريطانية في عزل السلطان سعيد وتقليد ولده قابوس عرش السلطنة في 23 تموز 1970<sup>(72)</sup>. وفي 26 تموز أعلن السلطان قابوس في أول خطاب له عن نيته تشكيل حكومة للبلاد، ورغبته في تشكيل تلك الحكومة بسرعة كبيرة<sup>(73)</sup>. بدأ السلطان قابوس ممارسة الحكم بتشكيل مجلس استشاري مؤقت ضم بعض الوافدين العرب والانجليز الذين تم تعيينهم بنصيحة الكولونيل أولدهام (H. Ol ham) والذي كان يعمل وزيراً للدفاع في عهد السلطان سعيد<sup>(74)</sup>. وكان من أهم الأعمال التي قام بها المجلس الاستشاري المؤقت هي دعوة طارق بن تيمور للعودة من المنفى، واستلام موقعه كرئيس للوزراء، هذا وقد بقي المجلس يعمل على إدارة البلاد حتى عودة طارق حيث قام بخله<sup>(75)</sup>. عاد طارق إلى عمان في 2/8/1970 قادماً من ألمانيا، وفور عودته التقى بالسلطان قابوس، وتم الاتفاق على أن يتولى طارق رئاسة وتشكيل الحكومة الجديدة، على أن

وافق المعتمد السياسي البريطاني في رسالته إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن على معظم ما جاء في اقتراحات القنصل العام، وأكد مرة أخرى على ضرورة أن تعمل الحكومة البريطانية كل ما بوسعها لضمان استمرار أسرة البوسعيد في الحكم، لأن ذلك هو الضمان الوحيد على سلامة السلطنة، ودعا الحكومة للاستعداد لدعم وتسهيل عودة كل أعضاء الأسرة إلى مسقط بمن فيهم قابوس وطارق، وكل ذلك في حال حدوث أي طارئ بالنسبة للسلطان سعيد. إذ أن على الحكومة البريطانية أن تستمر في الوقوف إلى جانب السلطان الحالي رغم تقصيره في عدد كبير من المجالات، وذلك لأن تطوير البلاد سيحدث في السنوات القليلة المقبلة<sup>(68)</sup>. وفي نهاية الرسالة ورغم إشارته إلى بعض التحفظات تجاه شخصية طارق، وصعوبة قدرته في المحافظة على السلطنة إلا أنه سيكون أفضل خيار فعال موجود بالنسبة للبلاد، وذلك حتى يتمكن قابوس من انتهاز الفرصة لكي يكتسب الخبرة اللازمة، ولكي يبرهن إذ ما كانت لديه القدرة والإرادة وقوة الشخصية اللازمة لتولي المهمة. نستنتج مما سبق أن الحكومة البريطانية كانت غير مستعدة لقبول طارق فرض نفسه على السلطة في عمان، إنما أبقته كبديل ضروري ومهم في حال حدوث تغيرات مفاجئة وطارئة داخل السلطنة، وأنها كانت ترى أن عمل طارق يجب أن يكون إلى جانب قابوس وبعض المؤيدين لهم من فئات الشعب العماني. وهذا يعني أن الحكومة البريطانية جعلت عملية إحداث التغيير أو التعيين أو العزل في رأس السلطة الحاكمة في عمان بيدها، وأنها هي التي تقرر الوقت اللازم والشخص المناسب ساعة قررت ذلك. ونتيجة لما سبق فإن الحكومة البريطانية ومنذ أواخر عام 1968 وحتى عملية انقلاب قابوس على والده لم تحدث أية تطورات بالنسبة لطارق، وإنما استمرت الحكومة في التأكيد على حاجتها له

كان يقودها الإمام وأتباعه، ثم إخلاصه له إلا أنه لم يمنحه الوظائف التي تناسب كفاءته ومؤهلاته وتكافئه على مجهوده في خدمته.

• كان ذلك من أهم الأسباب التي جعلت من طارق شخصاً غير راض عن وضعه ومكانته في السلطنة، وأشعره بالإحباط والاستياء لضيق دوره فيها، ودفعه إلى مغادرتها في عام 1966م هذا إضافة إلى عدم رضاه عن سياسة أخيه في إدارة شؤون السلطنة التي وصلت إلى درجة كبيرة من التأخر في مجالات عديدة عن مثيلاتها في دول المنطقة.

• أعلن طارق بعد مغادرته السلطنة عن نيته ورغبته في عزل السلطان سعيد، كونه العقبة الأولى في تقدم وتطور البلاد، وفي سبيل هذه الرغبة قام بنشاطات وزيارات عديدة تبلورت بإصداره بياناً ودستوراً موجهاً إلى أطياف الشعب العماني كافة في الداخل والخارج، ويدعوهم فيه إلى الوقوف إلى جانب مشروعه وطموحاته التي كان يرى فيها سبيلاً للنهوض في البلاد، وإخراجها من حالة التأخر والعزلة التي أرجعها إلى الأسلوب والسياسة التي يتبعها السلطان في إدارة البلاد.

• لم تلق محاولة طارق نجاحاً على أرض الواقع، وكان من أهم أسباب فشلها هو عدم الأخذ بها وتبنيها من قبل الحكومة البريطانية، ورفضها من قبل قيادات المعارضة السياسية العمانية، وقد كانت الحكومة البريطانية تراقب تحركات طارق، وظلت على اتصال مستمر معه، ورأت فيه بديلاً مناسباً للسلطان في حال اغتياله أو موته لعدم رضاها أيضاً عن سياسته في إدارة البلاد، ولكنها في الوقت نفسه كانت ترفض تطلعاته لأنها كانت ترى أن أي تغيير في السلطنة يجب أن يكون بالطرق السليمة وتحت رعايتها ووفق ما يناسب سياساتها في السلطنة، ومن هنا فإنها كانت ترى فيه أفضل البدلاء كسلطان في حالة اغتيال السلطان سعيد، وابنه قابوس وترى

تكون القضايا المتعلقة بالدفاع والمال والنفط ومنح الامتيازات من اختصاص السلطان. وقام طارق بتشكيل الحكومة على مرحلتين الأولى اقتصرت على خمس وزارات هي الداخلية والتعليم والصحة والعمل والعدل، وفي المرحلة الثانية تم توسيع الوزارة لتشمل إليها وزارات أخرى كالإعلام والشؤون الاجتماعية والأوقاف والاقتصاد وغيرها<sup>(76)</sup>. استمر طارق في عمله كرئيس للوزراء حتى بداية عام 1972، حيث قدم استقالته للسلطان، وذلك على إثر خلافات شخصية وأخرى حول إدارة البلاد<sup>(77)</sup>. وفي شهر كانون الأول قام السلطان بتشكيل وزارة جديدة برئاسته واحتفظ بها بحقائب المالية والدفاع والخارجية<sup>(78)</sup>. وزال الخلاف بين قابوس وعمه طارق بعودة طارق مرة أخرى إلى السلطنة، وأصبح بعد عودته مستشاراً للسلطان وممثلاً له في العديد من القضايا والمحافل الدولية، ثم قويت تلك العلاقات بينهما بزواج السلطان قابوس من ابنة عمه طارق في 22 آذار 1976<sup>(79)</sup>.

### الخاتمة

خرج هذا البحث بمجموعة من النتائج والحقائق التاريخية والمعرفية التي تضاف إلى تاريخ عمان المعاصر في القرن العشرين، ويمكن إجمالها في النقاط الآتية:

• كان طارق بن تيمور أخ السلطان سعيد من الأبناء الذين لاقوا حظاً وافراً من التعليم والمعرفة بين أفراد أسرة البوسعيد والشعب العماني، وقد مكنته ذلك من القدرة على العمل في وظائف متنوعة، وإتقان ثلاث لغات غير العربية هي: الألمانية والانجليزية والتركية.

• شغل طارق بن تيمور أثناء فترة إقامته في السلطنة عدداً من الوظائف المدنية والعسكرية، وعلى الرغم من وقوفه إلى جانب السلطان في تثبيت دعائم سلطته، والتصدي للمعارضة التي

3. فيلور: مدينة تقع في مقاطعة فيلور في جنوب الهند وعلى ضفة نهر بلار (Palar).

4. المرجع نفسه، ص 420، 421. Ibid. P. 64.

5. المرجع نفسه، ص 421.

6. Records of Oman (R.O), Vol.: 8, F.O. 1016/33, the general Situation in Oman, 25/4/1950, P 166.

منطقة الظاهرة: عبارة عن سهل شبه صحراوي عُمانى ينحدر من السفوح الجنوبية لجبال الحجر الغربي في اتجاه صحراء الربع الخالي، وتفصله جبال الكور عن المنطقة الداخلية من ناحية الشرق، كما يتصل بصحراء الربع الخالي من ناحية الغرب، وبالمناطق الوسطى من ناحية الجنوب. ويقع كل من وادي الحواسنة ومدينة عبرى في منطقة الظاهرة.

منطقة الباطنة: وتعرف باسم ساحل الباطنة، وتحتل موقعاً جغرافياً على ساحل خليج عُمان، وتمتد من خطمة ملاحه شمالاً إلى رأس الحمراء جنوباً، وتنحصر بين سفوح جبال الحجر الغربي غرباً وبين خليج عُمان شرقاً.

الريستاق: إحدى ولايات منطقة الباطنة وفي الجزء الشمالي من سلطنة عُمان، وتتوسط جبال الحجر العُمانية، وتبعد عن العاصمة مسقط حوالي 160 كم. نزوى: تقع في المنطقة الداخلية من عُمان، وإلى الشمال من مسقط على بعد حوالي 170 كم.

7. م.ع، وثيقة (193)، ملخص تقرير مسقط الاستخباري لعام 1945، (IORR / 15/6/59)، ص 425، 427.

8. الإمام: كان حُكام عُمان يلقبون بالإمام، وقامت أول إمامة أباضية في عُمان في عام 784م، وكان أحمد بن سعيد (1744-1783م) آخر الأئمة المنتخبين، وفي القرن العشرين تم إحياء منصب الإمامة في المناطق الداخلية من عُمان، وتم انتخاب سالم بن راشد الخروصي إماماً، ومن بعده محمد بن عبد الله

فيه أفضل رئيس للوزراء في حالة تخلي أو تنازل السلطان عن منصبه لابنه قابوس أو قيام الأخير بالانقلاب على أبيه.

• لم يكثر السلطان سعيد بن تيمور بتحركات ونشاط طارق ومحاولته لعزله، واستخف بها وتجاهلها مع أنها كانت بادرة ومحاوله أدت في النهاية إلى انقلاب ولده قابوس عليه، وتولي السلطة مكانه ثم نجاح طارق في تولي منصب رئيس الوزراء في البلاد وإن أخفق في طموحه في إقامة دولة ملكية دستورية، وذلك لاصطدام تلك الرغبة بمعارضة السلطان قابوس بن سعيد.

• وأخيراً أرجو أن تشكل هذه الدراسة حافزاً ودافعاً للباحثين لدراسة تاريخ دول الخليج العربي بعامة وعُمان بخاصة، وذلك للأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والدينية التي تتمتع بها، ثم لقللة الدراسات المتخصصة التي تناولتها، ولتوفر مادة علمية ووثائقية كبيرة تتناول تاريخها وتطورها ولا سيما في القرن العشرين.

### الهوامش

1. أنجب السلطان تيمور بن فيصل (1931 - 1932) خمسة أولاد وبنات واحدة، وكلهم من زوجات مختلفة، انظر:

John Townsend, Oman The Making of the Modern State. London: Croom Helm, 1977, P. 79.

2. موسوعة عُمان - الوثائق السرية، مج: 2، إعداد وترجمة محمد عبد الله الحارثي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، وثيقة (192)، ملخص تقرير مسقط الاستخباري لعام 1944 (IORR/15/6/359)، ص 420، 421، وسيشار

إليه: (م.ع) J.E. Peterson, Oman in the Twentieth Century. London: Croom Helm, 1978, P. 66.

about the Omani Liberation Army. the role in recent disturbance of Ibrahim Bin Isa Al Harithi. 20/6/1957. P. 161. and John C. Wilkinson. The Imamate Tradition of Oman. London: Cambridge University. 1987. P. 320.

17. كان صالح بن عيسى شيخ قبائل الهناوية وسليمان بن حمير شيخ قبائل الغافرية، وقد أيدت هذه القبائل الإمامة منذ إحيائها في عام 1920 وحتى نهايتها في عام 1959.

18. Ibid. F.O. 371/140070 & 140167. telegram from Bahrain to Foreign Office about operations in central Oman now at critical stage. 30/1/1959. P.P 632. 633.

19. Ibid F.O. 371/140291 & 140167. telegram from Foreign Office to Bahrain. 3/2/1959. P 639. and Ibid.. telegram from Foreign Office to Bahrain. 4/2/1959. P. 641. and Ruling Families of Arabia – Sultanate of Oman (R.F.A). Vol.: 2. F.O. 371/140105. record of conversation between the Secretary of State and H.H. the Sultan. 2/2/1959. P. 625.

20. R.F.A.. Vol.: 2. F.O. 371/140106. record of conversation between the Minster of State and His Highness the Sultan of Muscat and Oman in the Foreign Office. 20/8/1959. pp. 656. 657. and Peterson. Op. Cit.. P 64.

21. R.O.. 1961. F.O 371 / 156779. Muscat administration report for the Foreign year 1961. 16 / 12 / 1961. P.P 516. 517.

22. R.O.. 1962. F.O. 371/162877. letter from Sir J.F.S. Phillips the Consul – General. Muscat. to sir William Luce. the Political Resident in the Persian Gulf. 10/5/1962. P. 517.

الخليلي، وآخرهم كان الإمام غالب بن علي الهنائي الذي غادر عُمان إلى السعودية في 1959م.

9. رياض نجيب الريس، صراع الواحات والنفط – هموم الخليج العربي بين 1968 – 1971، الطبعة الثالثة، بيروت: دار رياض الريس للكتب والنشر، 2004، ص 237.

10. بيتر كلايتون، تو ألفا ليمبا – السنوات العشر الأولى من تاريخ قوة ساحل عُمان وكشافة ساحل عُمان (1950-1960)، ترجمة ناصر بن علي الحميري، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008، ص 164.

11. R.O.. Vol.: 9. F.O. 371 / 13524. telegram from Commonwealth Relations department to certain Commonwealth Posts reporting in central Oman. 25/8/1958. P. 519.

12. R.O. Vol.: 8. F.O 371 / 132529. military oppreciation of the Government and Armed Forces of the Sultanate. intended for mewcomers. Prepared by the British Residency. Bahrain. 17/11/1958. p. 38.

13. إبراهيم بن عيسى هو الشقيق الأصغر لصالح بن عيسى أحد قادة الإمامة، وقد جمع حوله عدداً من الرجال (150) في منطقة الظاهر متحدياً بذلك ممثل السلطان في المنطقة، ويعود السبب في حركته ضد السلطان الى الرغبة في الانتقام لخسارة الإمامة مدينة نزوى في عام 1955، ولتلقية الدعم والمساندة من الحكومة السعودية.

14. R.O.. Vol.: 9. F.O. 371 / 126874. telegram from Bahrain to Foreign Office. 14/5/1957. P. 145.

15. قرية الظاهر: إحدى القرى التابعة لولاية بديّة بالمنطقة الشرقية.

16. Ibid.. report from British Residency. Bahrain. to Foreign Office. London.



- 33.م.ع، وثيقة (1394) رسالة من القنصل العام البريطاني في مسقط إلى المقيم السياسي في البحرين 12/5/1966 (F.O. 371/185364) ص-136 Townsend. OP. Cit., p.p98.99 و 142.
- 34.م.ع، وثيقة (1391) رسالة من القنصل العام البريطاني في مسقط إلى المقيم السياسي في البحرين، 10/5/1966 (F.O. 371/185364) ص128، 129.
- 35.م.ع، وثيقة (1405)، تقرير من دار الاعتماد السياسي في البحرين إلى سكرتير لجنة الاستخبارات المحلية (الخليج الفارسي) (F.O.)، 21/11/1966 ص191.
- 36.المرجع نفسه، ص191.
- 37.المرجع نفسه، ص191، 192.
- 38.م.ع، (1408) رسالة من القنصل العام البريطاني في مسقط إلى المقيم السياسي في البحرين، 4/1/1967 (F.C.O. 8/570) ص201.
- 39.م.ع، وثيقة (1409)، رسالة من الوكيل السياسي في أبو ظبي إلى المقيم السياسي البريطاني في البحرين، 12/1/1967 (F.C.O. 8/568) ص209، 210.
- 40.م.ع وثيقة (1405)، تقرير من دار الاعتماد السياسي في البحرين إلى سكرتير لجنة الاستخبارات المحلية (الخليج الفارسي) (F.O.) 21/11/1966 (F.O.) 371/185364، ص191.
- 41.المرجع نفسه، ص191، 192.
- 42.المرجع نفسه، 192.
- 43.المرجع نفسه، ص193، 194.
- 44.م.ع، وثيقة (1408) رسالة من القنصل العام البريطاني في مسقط إلى المقيم السياسي في البحرين 14/1/1967 (F.C.O 8/570) ص201.
- 45.المرجع نفسه، ص202.
- 46.مطرح: ولاية في سلطنة عُمان وتقع على شاطئ خليج عُمان وإلى الشرق من مدينة مسقط.
- 47.م.ع. وثيقة (1410)، رسالة من القنصل العام 23.Ibid.. F.O. 371/162847, letter from Political Agency. Abu Dhabi to Foreign Office, 23/11/1962. P. 17.
- 24.R.O. 1963.. F.O. 371/156589. letter from Political Residency, Bahain to Foreign Office. London. 11/9/1963. P. 641.
- 25.F.A. Clements. Oman The Reborn Land. London: Longman. 1980. P. 60. and Townsend. OP. Cit., P. 66.
- 26.R.O.. 1964. F.O. 371/174558. letter from British Residency, Bahrain. to Foreign Office, 12/2/1964. P. 204.
- 27.Ibid.
- 28.Ibid.
- 29.محافظة ظفار: تقع في الجزء الجنوبي من عُمان، وتتصل من الشرق بالمنطقة الوسطى من البلاد، ومن الجنوب الغربي بالجمهورية اليمنية، ومن الجنوب تطل على بحر العرب ومن الشمال على صحراء الربع الخالي.
- 30.م.ع، وثيقة (1384)، مذكرة من القنصل العام البريطاني في مسقط حول حديثه مع العقيد ماكسويل (C.C. Maxwell) حول الإجراءات التي يجب اتخاذها في حال اغتيال السلطان سعيد وابنه، 23/2/1966 (F.O. 1016 / 775) ص106.
- 31.م.ع، وثيقة (1385) رسالة من القنصل البريطاني في مسقط إلى المقيم السياسي البريطاني في البحرين، 2/4/1966 (F.O. 1016/775) ص109-107.
- 32.م.ع، وثيقة (1386) رسالة من المقيم السياسي في البحرين إلى القنصل العام البريطاني في مسقط، 18/4/1966 (F.O. 1016/775) ص113، 114.

- البريطاني في مسقط إلى المقيم السياسي في البحرين،  
23 / 1967 / 1. (F.C.O. 8 / 568) ص 212.
48. المرجع نفسه، ص 212، 213.
49. المرجع نفسه، ص 214.
50. المرجع نفسه، ص 213.
51. م.ع، وثيقة (1412)، رسالة من القنصل العام  
البريطاني في مسقط إلى المقيم السياسي البريطاني  
في البحرين، 4 / 2 / 1967، (F.C.O. 8 / 568) ص  
220.
52. م.ع، وثيقة (1411)، رسالة من المقيم السياسي  
في البحرين إلى الوكيل السياسي في أبو ظبي  
1967 / 1 / 31. (F.C.O. 8 / 568) ص 218.
53. الرئيس، المرجع السابق، ص 236.
54. م.ع، وثيقة (1412)، ص 220.
55. م.ع، وثيقة (1416)، رسالة وتقرير من لجنة  
الاستخبارات المحلية في الخليج الفارسي - البحرين  
إلى الدائرة العربية في الخارجية البريطانية،  
1967 / 4 / 25. (F.C.O. 8 / 568) ص 239-236.
56. م.ع، وثيقة (1424)، بيان من طارق بن تيمور  
إلى كافة المشايخ والعلماء والأعيان والموظفين  
والجنود والمواطنين العمانيين، 15 / 9 / 1967.  
(F.C.O. 8 / 568) ص 267-265.
57. المرجع نفسه، ص 267.
58. م.ع، وثيقة، (1425). دستور طارق المؤقت  
للمملكة العربية العمانية، (F.C.O. 8 / 568)  
ص 268.
59. المرجع نفسه، ص 268-273.
60. ولاية البريمي: إحدى ولايات محافظة البريمي  
وتقع على خط الحدود المباشر بين سلطنة عُمان  
ودولة الإمارات العربية المتحدة، وبمحاذاة مدينة  
العين الإماراتية.
61. م.ع، وثيقة (1429)، رسالة من الوكيل  
السياسي في دبي إلى دار الاعتماد البريطاني في
- البحرين، 25 / 10 / 1967، (F.C.O. 8 / 576) ص 288.
62. م.ع، وثيقة (1426)، بيان مجلس قيادة الثورة  
حول دستور طارق، 27 / 10 / 1967، (F.C.O. 8 / 568)  
ص 274، 275.
63. المرجع نفسه، ص 275، 276.
64. م.ع، وثيقة (1428)، رسالة من القنصل العام  
البريطاني في مسقط إلى المقيم السياسي في البحرين،  
1967 / 11 / 22. (F.C.O. 8 / 568) ص 280.
65. المرجع نفسه، ص 280، 281.
66. م.ع، وثيقة (1438)، رسالة من القنصل العام  
البريطاني في مسقط إلى المقيم السياسي البريطاني  
في البحرين، 25 / 1 / 1968، (F.C.O. 8 / 574) ص  
308.
67. المرجع نفسه، ص 314.
68. م.ع وثيقة (1440)، رسالة من المقيم السياسي  
البريطاني في البحرين إلى وزارة الخارجية  
البريطانية، 14 / 2 / 1968. (F.C.O. 8 / 574) ص  
318، 319.
69. م.ع، وثيقة (1482)، مذكرة نائب المقيم  
السياسي البريطاني في البحرين حول تداعيات  
وفاة السلطان المفاجئة، 28 / 9 / 1968 (F.O. 1016 / 800)  
ص 430 - 433، ووثيقة (1484)  
رسالة من القنصل العام البريطاني في مسقط إلى  
الدائرة العربية في وزارة الخارجية البريطانية،  
1968 / 10 / 2، (F.O. 1016 / 800) ص 437،  
ووثيقة (1488) رسالة من المقيم السياسي في  
البحرين إلى القنصل العام البريطاني في مسقط،  
1968 / 12 / 27، (F.O. 1016 / 800) ص 456،  
ووثيقة (1489) مسودة ومذكرة حول موقف  
الحكومة البريطانية في حالة وفاة السلطان، د.ت.  
(F.O. 1016 / 800) ص 459.
70. م.ع، وثيقة (1418) رسالة من القنصل  
العام البريطاني في مسقط إلى المقيم السياسي في

ate of Oman: the Royal Family of Al Bu sa'id. Vol.: 2. edited by A. de L. Rush. England: Redwood. 1991.

3. موسوعة عمان - الوثائق السرية، المجلد السادس، إعداد وترجمة محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

#### ب- المراجع باللغة العربية

4. الرئيس، رياض نجيب: صراع الواحات والنفط - هموم الخليج العربي بين 1968 - 1971، بيروت: دار رياض الرئيس للكتب والنشر، 2004.

5. قاسم، جمال زكريا: تاريخ الخليج العربي الحديث المعاصر، المجلد الرابع، القاهرة: دار الفكر العربي، 1996.

6. كلايتون، بيتر: تو ألفا ليما - السنوات العشر الأولى من تاريخ قوة ساحل عمان وكشافة ساحل عمان 1950 - 1960، ترجمة ناصر بن علي الحميري، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.

7. مهنا، محمد نصر: الخليج العربي الحديث والمعاصر - دراسة تاريخية تحليلية، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2008.

#### ج- المراجع باللغة الانجليزية

8. Clements, F.A.: **Oman the Reborn Land**, London: Longman Group LTD, 1980.

9. Peterson, J.E: **Oman in the Twentieth Century**, London: Croom Helm, 1978.

10. Townsend, John: **Oman the Making of the Modern State**, London: Croom Helm, 1977.

11. Wilkinson, John C.: **The Imamate Tradition of Oman** Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

البحرين، (F.C.O 8/572، 15/9/1968)، رسالة من القنصل العام البريطاني في مسقط إلى المقيم السياسي في البحرين، 30/6/1969 ص 450، 541.

71. Peterson, OP. Cit., P 202.

72. للاطلاع على تفاصيل خطة الانقلاب انظر جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج: 4، القاهرة: دار الفكر العربي، 1996، ص 180-175.

73. Peterson. OP. Cit., P. 203. and Clements. OP. Cit., P.P 77, 78.

74. قاسم، المرجع السابق، ص 180.

75. Clements. OP. cit. P. 66.

76. محمد نصر مهنا، الخليج العربي الحديث والمعاصر - دراسة تاريخية تحليلية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2008، ص 484، 485.

77. للاطلاع على أسباب الخلاف بين قابوس وطارق انظر: قاسم، المرجع السابق، ص 257، والرئيس، Peterson. OP. ص 266-269 و Cit. P. 209

78. مهنا، المرجع السابق، ص 485.

79. Peterson. OP. Cit., P. 217, and Clements. OP. Cit. P 68.

#### المراجع أ- الوثائق

1. Edited by R. W. Bailey C.M.G., Assistant editor: Anita Burdett, **Records of Oman 1867- 1960**, England: Redwood Burn LTD, 1992.

Vol.: 8, Historical Affairs 1949 - 1954. Vol.: 9, Historical Affairs 1955 - 1960. B- **Records of Oman 1961 - 1965**, edited by Anita Burdett, United Kingdom: Antony Rowe Limited, 1997.

Vol: 1961, 1962 and 1964.

2. **Ruling Families of Arabia**, Sultan-